مراجعة كتاب:
" الوهم الاقتصادي : محاولة لفهم أزمات المجتمعات المتقدمة "

عماد الامام

مراجعة كتاب
" الوهم الاقتصادي : محاولة لفهم أزمات المجتمعات المتقدمة "

L'illusion Economique:
Essai sur la stagnation des Societes Developpees

Emmanual Todd

Gallimard 1998

مراجعة : عماد الامام*

مقدمة

يعتبر الكتاب تحت العرض تحليلاً نقدياً للتفسيرات الاقتصادية للأزمات التي تشهدها الدول المتقدمة، من تقهقر في معدلات النمو الاقتصادي مصحوبة بارتفاع في معدلات البطالة، وارتفاع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتقلبات كبيرة في أسواق المال وغيرها من المؤشرات الأخرى. ويرى الكاتب أن هذه العوارض الاقتصادية للأزمة تخفي مشاكل أخرى إجتماعية وأنثروبولوجية أهم وأخطر متمثلة، في إنهيار العقائد المجتمعية والدينية وغياب مفهوم الأمة. ويبين المؤلف أن إستسلام الدول وقياداتها ومؤسساتها إلى قوى العولمة والإذعان إلى ضغوطات القوى الاقتصادية العالمية كان نتيجة إلى هذا الإنهيار الثقافي والمجتمعي وغياب المفاهيم التي كانت توحد أفراد المجتمع الواحد. ويرى المؤلف (على عكس ما يظن الاقتصاديون وهنا يتمثل وهمهم) أن حل الأزمات الاقتصادية، لا يكمن في استنباط الحلول الاقتصادية فحسب. وبالتالي، فإنه لا يمكن تجاوز الجمود وكسر القيود المكبلة لحركة صانعي القرار إلا من خلال إعادة إحياء مفهوم الأمة.

محتوى الكتاب والأفكار الرئيسية

يبدأ المؤلف بتشخيص عناصر الأزمة من خلال تحليل انثروبولوجي لهيكل الأسر في المجتمعات المتقدمة، وكيف يؤثر على تصرف الفرد في المجتمع وأهمية المجموعة في حياة الفرد.ويبرر وصول المجتمعات المتقدمة إلى سقف ثقافي " Cultural Ceiling " سواء من خلال انخفاض نسبة المتحصلين على درجات جامعية، أو من خلال انخفاض معدلات الخصوبة التي تؤدي في المدى البعيد إلى نفس النتيجة، أي إلى انخفاض الرصيد التعليمي والثقافي للمجتمع، حيث يمكن تمثيل هذا الرصيد من خلال ضرب معدلات الخصوبة في معدل التحصيل التعليمي في المجتمع.

سمات الأنظمة الرأسمالية :

يؤكد المؤلف على وجود نوعين من الأنظمة الرأسمالية: نظام يؤمن بالقيم الفردية على النمط الإنجلوسكسوني، ونظام رأسمالي منظم ومدمج على النمط الألماني أو الياباني.ويرجع هذا الإختلاف إلى وجود تمايز في خاصيات الأسر، حيث تتميز في النظام الإنجلوسكسوني بالفردية (Individualistic) وفي النظام الألماني أو الياباني بالمحافظة (Authoritarian).وينتج

* وكيل المعهد العربي للتخطيط في الكويت.

عن هذا الإختلاف الإنثروبولوجي من حيث خاصيات الأسر إختلاف في سلوك المتعاملين الاقتصاديين في كلا النظامين. ففي حين تسعى الشركات أساساً إلى تعظيم الربحية في النظام الإنجلوسكسوني، فإنها في النظام الرأسمالي المحافظ تسعى إلى تعظيم حصصها في السوق من خلال رفع طاقات الإنتاج .

يرى المؤلف أن المجتمعات الإنجلوسكسونية تتسم بالإفراط في الاستهلاك مما يؤدي إلى عجز في موازينها التجارية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى عكس ذلك ، فإن النظامين الألماني والياباني يتميزان بفائض في الإنتاج وفي الموازين التجارية.كما أن المجتمع الإنجلوسكسوني يتميز بالحركية الجغرافية ويفضل المدى القصير نظراً لأن الهيكل الأسري يتميز بالتقطع وانفصال الأجيال. أما النظام المدمج فهو يفضل الاستقرار والمدى البعيد ويشجع على البحث العلمي والاستثمار والتكوين وتدريب العاملين والاحتفاظ بهم قدر الإمكان. ويرجع هذا حسب اعتقاد المؤلف إلى رغبة الأسر في النظام المدمج في التواصل بين الأجيال. وارتباطاً بمفهوم المدى البعيد، فإن المجتمع المدمج يفضل الادخار على الاستهلاك، وبالتالي فإن له ميلاً أقل للاستهلاك والاقتراض كما هو الحال في النظام الإنجلوسكسوني. ونظراً للمستوى الثقافي الأعلى في مجتمعات النظام الرأسمالي المدمج فإن الإنتاجية في هذه المجتمعات تكون أعلى منها في النظام الإنجلوسكسوني.

ويرى المؤلف أن الأسر المدمجة وخاصة الأوروبية منها ساهمت في الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة من خلال الهجرة التي حصلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن خلال زرع بعض التقاليد المحافظة في المجتمع الأمريكي. ويعتقد أن هذا الأثر الإيجابي قد انتهى عند بداية الستينات من القرن العشرين.

وفي تحليل للاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة، يرى المؤلف أن هذا الاقتصاد قادر على القضاء على البطالة أكثر من الأنظمة المدمجة، ولكن على حساب إنتاجية ضعيفة تمثل 20% و 25% من نظيرتها في كل من اليابان وألمانيا على الترتيب في سنة 1994.

ويرى المؤلف أن الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هي هيمنة زائفة، وخصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار بعض أوجه الأزمة لهذا الاقتصاد، من حيث انخفاض المستوى الثقافي بصفة عامة، ونسبة العلماء والمهندسين من المتخرجين، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وحمل المراهقات (Teenage Pregnancies) بالمقارنة مع بقية الدول المتقدمة من بينها اليابان والسويد، ناهيك عن تراجع قطاع الصناعات التحويلية نتيجة انسحاب القوى العاملة من هذا القطاع، فضلاً عن تراجع الإنتاجية في هذا الأخير. من ناحية أخرى، فإن الاقتصاد الأمريكي يشهد عجزاً في الميزان التجاري، خاصة على مستوى السلع التحويلية، ومرد ذلك كون المجتمع الأمريكي شعب مستهلك أكثر منه منتج ويعتمد على الاقتراض أكثر من الادخار.

وأمام أوجه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من ظهور بوادر انتعاش الاقتصاد الأمريكي لفترة طويلة نتيجة للتقدم الحاصل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، إلا أن المؤلف يشكك في استمرارية هذا الانتعاش. ويرجع هذا التشكيك نتيجة لاستقرار أو ربما انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي هناك، حيث أن تطبيق هذه التقنية واستخدامها من قبل مجتمع يتقهقر فيه مستوى التعليم والثقافة سوف لن يقدم إضافات كبيرة على مستوى الإنتاجية. كما أن تراجع مستوى التعليم والثقافة يمكن أن يؤثر سلباً على التقدم التقني نظراً إلى أن التقدم الصناعي والتقني يتوقف على وجود طبقة من العلماء والمثقفين في المجتمع.

اللاعدالة واللامساواة، الأسباب والتداعيات :

ويلاحظ المؤلف زيادة اللاعدالة واللامساواة على مستوى الكون بصفة عامة وفي الدول المتقدمة بصفة خاصة. ويبرز أن هذا الاتجاه بدأ منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة وفي أواخرها في بريطانيا وفي النصف الأول من التسعينات في فرنسا. ويؤكد المؤلف وضوح هذا الاتجاه في المجتمعات الإنجلوساكسونية أكثر من غيرها من الدول المتقدمة ذات المجتمعات المدمجة.ويعتبر هذا الاتجاه مظهراً من مظاهر أزمة الإقتصاديات المتقدمة. ويعزو المؤلف اللامساواة لوجود مطالبة ضمنية وبروز أيديولوجيات تدعو للامساواة مثل نظريات رأس المال البشري ومكافأة العمل حسب المهارة والمستوى التعليمي. ومما يسترعي الانتباه أن ظاهرة اللامساواة أصبحت ظاهرة مقبولة اجتماعياً نتيجة للتطورات الثقافية التي حصلت في الدول المتقدمة. ففي حين أن انتشار التعليم في القرون الماضية واكتشافات مثل اكتشاف المطبعة أعطت دفعاً كبيراً نحو المساواة بين البشر حتى على المستوى المعنوي، فإن انتشار التعليم الثانوي والعالي في الخمسينات والستينات أدى إلى ظهور طبقة من المتعلمين والمثقفين، كانت وراء التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حصلت خلال السنوات العشرين الماضية في الدول المتقدمة. وفي حين احتوت هذه الطبقة على الكفاءات والمهارات، فإنها ولدت أيضاً وفي نفس الوقت مبادىء وقيماً إقتصادية وسياسية (غير موالية للديموقراطية في بعض الأحيان) مختلفة لا تؤدي قطعاً إلى التقدم والرقي والعدالة الاجتماعية. ولكن الأعمق من ذلك إن هذه الطبقة بما حملته من قيم جديدة، أحدثت انقساماً واضمحلالاً ثقافياً (Cultural Fragmentation) وإضعافاً للمبادىء الموحدة لأفراد المجتمع الواحد مثل الوحدة القومية ومفهوم الأمة (Nation) والعقائد الدينية.

ويختلف تأثير هذه الطبقة من المتعلمين وفقاً للنظام الرأسمالي وطبيعة المجتمعات . حيث يبرز المؤلف أن وقع ظاهرة الاضمحلال الثقافي تكون أكبر في المجتمعات الإنجلوساكسونية ذات الطابع الإنتروبولوجي والتكوين الأسري الذي يعتمد على استقلالية أفراد الأسرة (Nuclear Families) منها في المجتمعات التي تقوم على تكاتف أفراد الأسرة أي المجتمعات المدمجة.

ويرى المؤلف أن الاضمحلال الثقافي وتقهقر العقائد الوطنية (Anti-nationism)والدينية هو من العوامل التي تشجع على قبول التمييز أو عدم المساواة كأمر مسلّم به. ففي حين يُرجع المؤلف ظاهرة الاضمحلال الثقافي إلى عناصر داخل المجتمع متمثلة في ظهور طبقة عليا من المتعلمين، فإنه يعزو التفكك الاقتصادي الذي يشهده العالم المتقدم والنامي على حد السواء إلى عدة أوهام سائدة عند الاقتصاديين من بينها، وهم حرية التبادل التجاري والوهم النقدي.

يرى صانعوا القرار في الدول المتقدمة أن الحمائية أصبحت أيديولوجية بالية أكل الدهر عليها وشرب، متناسين أن دولهم كانت قد اعتمدت على الحماية الظاهرة في وقت سابق، وما زالت تعتمد على أشكال عديدة من الحماية الضمنية في الوقت الراهن. ويبرز المؤلف بعض الشواهد الدالة على وجود علاقة عكسية بين ظهور الحواجز الحمائية وارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة. ويعتبر أن حرية التبادل التجاري تحد من النمو نتيجة لتقليص الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محلياً في مختلف الأقطار، مما يولد انخفاضاً في الطلب الكلي على مستوى الكون.

من ناحية أخرى، يرى المؤلف أن حرية التجارة الدولية هي سبب من أسباب عدم المساواة بين الأقطار وبين أفراد المجتمع داخل القطر الواحد، لاسيما بالنسبة للطبقات ذات المهارات المتدنية.ويعتقد أن اللبنة الأولى في عملية النمو الاقتصادي تكمن في تشجيع القدرات المحلية من خلال دعم طاقتها الانتاجية من ناحية، وضمان طلب محلي كاف من ناحية أخرى. ولن يتحقق ذلك إلا في إطار مجتمع كادح يستند إلى هيكل أسري موحد، وفي إطار تنظيم إقتصادي يحمي صناعاته وطاقاته العملية من المنافسة الخارجية.

الوهم النقدي، أسبابه وتناقضاته :

وفي ما يتعلق بالوهم النقدي يرى المؤلف أن التشتت الثقافي والعقائدي الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يبعث الاحساس بالإحباط والعجز والاستسلام للأمر الواقع، ومن ثم البحث عن بديل يملأ به الفراغ الثقافي والعقائدي. وكما هو معروف تاريخياً فإن الثروة والمال كانت بمثابة القوة التي يبحث عنها الجميع لملء الفراغ الثقافي والعقائدي. ويرى المؤلف في هذا الإطار أن مشروع ماستريخت (Maastricht) المتعلق بالوحدة النقدية الأوروبية التي تنتهي بإنشاء عملة واحدة وهي اليورو (كمشروع يبحث عن عملة واحدة قوية موحدة وثابتة) بمثابة ضربٍ من العبث، يحاول القياديون في الدول الأوروبية فرض فكرة الوحدة النقدية من فوق دون الاكتراث لاختلاف أولويات كل قطر وخصوصياته، لا سيما تلك المتعلقة منها باللغة وبمعدلات النمو الديموغرافي ومعدلات البطالة والتركيبة السكانية.

ويعيب المؤلف على الوحدة الأوروبية كونها تعكس أيديولوجيا نقدية خاصة بطبيعة الرأسمالية في القارة الأوروبية والمعتمدة على الأسر المحافظة والمتحكمة. فهذه الايديولوجيا النقدية تحكمية، تهدف إلى الامساك بزمام الأمور، ويقارنها المؤلف بالأيديولوجيا النقدية الليبرالية في النظام الرأسمالي الإنجلوساكسوني، التي تعكس بدورها طبيعة المجتمع وخصائصه الإنثروبولوجية المعتمدة على الفرد. لكن في الحالتين يبرز المؤلف أن هناك عملية " تأليه"للمال، حيث أصبحت الثروة محوراً رئيسياً في حياة الفرد، وأصبحت السياسات والتوازنات النقدية محوراً رئيسياً بالنسبة لدوائر صنع القرار، تفوق في أهميتها حتى قضايا النمو وتوزيع الدخل.

وفي حديثه عن النظام الفرنسي، يرى المؤلف أن هناك بعض التناقضات في القرارات الاقتصادية الفرنسية بين ليبرالية ومحافظة في الوقت ذاته. ويعطي المؤلف مثالاً على ذلك، إيمان الفرنسيين بحرية انتقال العمالة ورأس المال في وقت لا يؤمنون فيه بحرية الصرف حيث تم ربط الفرنك الفرنسي بالمارك الألماني. كما أورد المؤلف في هذا الخصوص أمثلة أخرى عديدة استهدف من ورائها إبراز حالة عدم التجانس في المجتمع الفرنسي الناجمة بدورها عن اختلاف إنثروبولوجي لوجود شقين في المجتمع، الأول ليبرالي يعتمد على الفرد، والثاني محافظ يؤمن بأهمية الأسرة وبالقيم الأخلاقية والدينية. ويُفسر هذا الانفصام والاختلاف الإنثروبولوجي تذبذب صانعي القرار الفرنسيين وعدم قدرتهم على تكوين رؤى إقتصادية وإجتماعية واضحة مما يعيق عملية النمو والتقدم. وهذا ما يفسر أيضاً إنقسام مجتمعات بعض الدول الأوروبية حول جدوى الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

الفكر الواحد والفكر الصفر :

ويطور المؤلف في وقت لاحق مفهومين رئيسيين : مفهوم الفكر الواحد ومفهوم الفكر الصفر. فيرى المؤلف أن هناك اتجاهاً كونياً نحو تغلغل أيديولوجيا أو فكر واحد يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي: التسامح (Tolerance)، وقوة المال والثروة، وتفضيل اللامساواة. وبالرغم من وجود اختلافات حول كيفية تفاعل هذه الأيديولوجيا داخل كل مجتمع إلا أنها تنبع كلها من غياب الأمة الناتج بدوره عن تلاشي العقائد المجتمعية والدينية.

وكما أوضحنا سابقاً، فإن الباحث يرى أن مبدأ الفكر الواحد يعتمد على وجود طبقة مثقفة ومتعلمة، تضع نفسها وسلطتها فوق إرادة الجميع.وبما أن ايديولوجيا الفكر الواحد تعتمد على تغييب مفهوم الأمة والعقائد المجتمعية، فهي من ذلك المنظور تعتبر فارغة مما أدى بالمؤلف أن يطلق عليها إسم الفكر الصفر. وترجع هذه التسمية إلى غياب مفهوم الأمة وتلاشي العقائد المجتمعية والدينية التي تجعل الفرد أو صانع القرار يتحرك في فراغ يقبل به بالأمر الواقع ويستسلم لكل ما يحدث دون ردة

فعل. وبالتـــالي، فإن مـفهوم الفكر الصفـــر يجسد انتصـــار الانهزاميـــة والاستسلام (Passivism) على الحركة والتصرف حسبما تمليه مصلحة الأمة. كما أن هناك تقزيماً للفرد في ظل انتشار الفكر الصفر، مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط واليأس.

ويرى المؤلف أن استسلام وإذعان القياديين لقوى العولمة واستيراد أنماط اقتصادية واجتماعية جاهزة والتسليم بحرية التجـــارة والليبرالية وغلبة الأصوات الداعية إلـــى الوحدة النقدية الأوروبية ما هي إلا نتائـــج منطقية لانتصار الفكر الصفر.

ويُفسَر المؤلف استسلام القياديين لقوى العولمة وغيرها من التطورات ذات الآثار السلبية على المجتمع وعدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة، بحرصهم على المحافظة على المنافع التي يتمتعون بها كونهم طبقة متعلمة ومثقفة تتمتع بسلطة ونفوذ إقتصادي وسياسي. وبالتالي، فليس هناك من حافز كبير لهم على الحركة والتغيير طالما لم تمس مصالحهم الخاصة والمنافع التي يتمتعون بها.وعليه، يرى المؤلف أننا انتقلنا من عصر الأنظمة الرأسمالية الـــتي تعتمد على تعظيم الربحية والمنفعة الفردية (Homo oeconomicus) إلى عصر رأسمالية الفكر الصفر (Homo Passivus) التي تعتمد على المحافظة على المنافع المكتسبة وقبول الأمر الواقع.

ويرى المؤلف أن انتشار الفكر الصفر في العالم سوف يقود حتماً إلى أزمة قد تتمثل بعودة مظاهر العنف في المجتمعات. ففي ما يتعلق بالاقتصاد الفرنسي، يشير المؤلف إلى بروز طبقة مثقفة من المتخرجين الجدد، على عكس الطبقات القائدة التي سبقتهم، غير قادرين على تحقيق طموحاتهم، لا سيما من حيث عدم قدرتهم على الحصول على فرص عمل كافية.ويرى الباحث في ظهور مثل هذه الطبقة المحبطة من المتعلمين والمثقفين البذرة الأولى في نشوب أزمة سياسية وقلب التفوق الحالي للفكر الصفر. ويبرر هذا التوقع بوجود ارتباط تاريخي بين الثورات الكبيرة التي وقعت سابقاً وظهور طبقات متعلمة ومثقفة محبطة في المجتمع.

ويرى المؤلف كذلك أن إمكانية تغير الفكر الحالي السائد تزيد إذا ما كانت هناك حالة انكماش اقتصادي، لا سيما من حيث إنخفاض مستوى الطلب الكلي وتأرجح آفاق النمو. ولا يمكن تعميم هذا السيناريو على حالة الاقتصاديات الانجلوساكسونية على غرار الاقتصاد الأمريكي، حيث ترافق انتشار فكر الصفر مع تقهقر في المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع. وبالتالي، فإن المستقبل المنظور سوف يشهد فترة استقرار اجتماعي بالرغم من ظهور أصوات عديدة مناهضة للفكر الصفر على لسان الأكاديميين ورجال الفكر في المجتمعات الانجلوساكسونية.

وفي المحصلة النهائية يرى الكاتب أن هيمنة العناصر الاقتصادية على مستقبل المجتمعات تعتبر ضرباً من الخيال، حيث أن الأزمات التي تعيشها الدول المتقدمة، من تقهقر في مستويات النمو، وغياب المساواة، والفقر وعدم إتساق القرارات المتخذة مع مصالح الشعوب، تعكس أزمات أعمق تتمثل في اندثار العقائد المجتمعية وغياب مفهوم الأمة. ولا يمكن إصلاح الوضع من خلال برامج إقتصادية بحتة، بل من خلال إعادة مفهوم الأمة، لأن الفرد يستمد قوته من خلال شعوره بالانتماء إلى مجتمعه و أمته.

التقييم والاستنتاجات

إن الرسالة القوية التي أراد المؤلف الخروج بها من خلال كتابه هي أن أسباب الأزمات التي يمكن أن تشهدها الدول المتقدمة (أو النامية في ذلك الخصوص) هي أسباب غير اقتصادية ذات جذور اجتماعية وانثربولوجية حتى وإن كانت عوارضها اقتصادية.كما حاول المؤلف تفسير سلوك بعض

صانعي القرار في الدول المتقدمة، والمتمثلة في الاستسلام وقبول العولمة والاذعان إلى القوى الليبرالية العالمية على أنها قدر محتوم. واقترح الحل في فك هذا القيد والخروج من الأزمة.

من هذا المنطلق، يُعطي الكاتب أفكاراً جديدة تخرج عن الأسلوب المألوف من الاقتصاديين والمتمثل في البحث عن الحلول ضمن الدائرة الاقتصادية دون إيلاء نفس الأهمية للنواحي غير الاقتصادية. ولكن بالرغم من أهمية وقوة هذه الاستنتاجات التي تبدو معقولة ومنطقية إلا أنها مشوبة ببعض العيوب، لا سيما من حيث المنهجية المستخدمة والقراءات التاريخية غير الدقيقة التي قام بها المؤلف لتبرير نظريته واستنتاجاته.

فلم تكن البراهين الامبريقية المقدمة كافية للخروج باستنتاجات قوية وواضحة كما هو الانطباع لدى المؤلف. فعلى سبيل المثال، ليس هناك من علاقة سلبية واضحة بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي كما أراد المؤلف أن يقنع قراءه. فهذه العلاقة معقدة وغير واضحة، بل إن معظم النتائج الامبريقية ترجح كفة العلاقة الإيجابية وليس العكس.

وفيما يتعلق بالجانب المنهجي فلم يستطع المؤلف إقناع القارىء بأن نظريته قابلة للتعميم على الأنظمة الرأسمالية مهما كان نوعها انجلوساكسونية أو غيرها. ففي الوقت الذي يبين فيه مساهمة صعود جيل من المتعلمين والمثقفين الجدد في فرنسا في التخلص من عقلية الفكر الصفر، إلا أنه لم يستطع استخدام نفس التفسير بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. ومن هنا فإن تفسيرات الأزمة وإمكانيات الخروج منها تنطبق على المجتمع الفرنسي أكثر من غيره من المجتمعات. وبالتالي فإن عنوان الكتاب يصبح غير مبرر، لأن النظرية غير قابلة للتعميم على كل الدول المتقدمة.

إن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة الكتاب ولا من التحليل المقدم فيه من قبل المؤلف. حيث أن هناك استنتاجات وجزء كبير من هذا التحليل يتطابق مع واقع العديد من الدول العربية التي اتخذت مؤخراً عدداً من القرارت التنموية الهامة نحو مزيد من الانفتاح والانصهار ضمن الاقتصاد العالمي. ولعل الرسالة المفيدة التي يمكن استخلاصها بالنسبة للأقطار العربية هو عدم التسليم بحتمية الآثار السلبية للعولمة أو الانفتاح أو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو توقيع إتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية. كل هذه القرارات لها ما يبررها، إلا أنها لا يجب أن تجعل صانعي القرار مكتوفي الأيدي أو فرضها دون تكوين القناعة الكافية حول جدواها وأهميتها بالنسبة للأمة أو المجتمع ككل. فلا يمكن لمثل هذه القرارات والخيارات الاستراتجية أن تؤتي ثمارها إذا لم تكن نابعة من إرادة الأغلبية والتفاف الأفراد حول مصلحة المجتمع والأمة. ويأتي هذا أساساً من خلال إشراك جميع فئات المجتمع أو من يمثلها في القرارات الإستراتجية التي تؤثر على مستقبل هذا المجتمع، لأن الشعور بالمشاركة والانتماء هي من مزايا المجتمعات المتحضرة وشرط أساسي لضمان ديمومة النمو والاستقرار.

منبر القرّاء

ملاحظات نقدية على ورقة محسن هلال بعنوان " الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "

عبدالله القويز

لقد اطلعت على العدد الثاني من المجلد الثاني لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، وقد سجلت بعض الملاحظات بشأن البحث الذي أجراء محسن هلال حول " الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية " يمكن تلخيصها:

- لا أعتقد أن هناك خياراً آخر أمام جميع الدول ومنها الدول العربية فإما أن تكون ضمن هذا النظام وتتفاعل معه وتحاول التأثير فيه أو أن تعيش على الهامش.

- طالما أن التصويت في إطار منظمة التجارة الدولية حسب الدول وليس وفقاً للحصص كما هو متبع في كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، فإن تزايد عدد الأعضاء من الدول العربية يزيد من أهميتها داخل هذه المنظمة ومن ثم قدرتها على التأثير في صنع القرارات المتخذة في إطارها.

- صحيح أن البترول الخام لا يخضع لرسوم جمركية (أو أن تطبيقها مجمد) إلاّ أنه في مراحله المختلفة يخضع لضرائب تعتبرها الدول المستهلكة ضمن سيادة الدول. إلا أن وجود مجموعة أكبر من الدول المنتجة للبترول، ومنها الدول العربية، سوف يساهم في تغيير هذا المفهوم وقد يضع بعض القيود على حرية الدول في فرض هذه الضرائب التي تصل أحياناً إلى حدود 300%.

- في استعراضه لعلاقة الدول العربية بهذه المنظمة أغفل الباحث الإشارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي استكملت شروط العضوية.

- هناك اتفاقيات اختيارية تم إقرارها في إطار المنظمة مثل، الاتفاقية الخاصة بالمشتريات الحكومية، وقد تصر بعض الدول المتعاقدة على إلزام الدول طالبة العضوية على التقيد بها. هذا الموضوع لم يشر إليه في البحث.